التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي دراسة اجتماعية ميدانية

أ.م.د/ أحمد زين العابدين احمد إبراهيم(*) & **منصور مشعل راشد محمد**(**)

المخلص:

هدفت الدراسة إلي الكشف عن أهم التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة البدوية في المجالات (الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي) واستنتاج أهم العوامل والفرص التي تسهم في زيادة تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي. استخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي بالعينة وقام بتطبيق الدراسة علي (٢٠٠ مفردة) من النساء البدو في دولة الكويت، وقد استخدم الباحثان مقياس من تصميمهما في جمع البيانات من العينة بعد اخضاعه للتحكيم. وأظهرت النتائج عن وجود مجموعة من التحديات التي تعترض تمكين المرأة البدوية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً برزت في العقل الذكوري في المجتمع البدوي وانخفاض وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والسياسية، وانعدام العدالة التوزيعية في القطاع الاقتصادي والتمثيل السياسي. كما كشفت النتائج عن اعتبار الاهتمام بتغيير التصورات الذكورية، والمفاهيم الخاطئة عن النساء ومكانتها، والاهتمام بالتشريعيات التي تمكن المرأة من أهم فرص تمكين المرأة البدوية وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بضرورة إثارة وتوليد الوعي لدي أفراد المجتمع الكويتي كافة بأهمية العنصر النسائي ودوره في عملية التنمية . وضرورة توافر برامج تدريبية تستهدف تطوير القدرات القيادية للمرأة البدوية ورفع وعيها والكينونة الذاتية للمرأة اتجاه السياسات الاجتماعية للدولة نحو الاهتمام بالقضاء على الأمية بين النساء.

الكلمات المفتاحية: التحديات الاجتماعية، التمكين، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، التمكين السياسي.

Social challenges facing the empowerment of Bedouin women in Kuwaiti society Social field study

He study aimed to reveal the most important social challenges facing the empowerment of Bedouin women in the fields (social, political, economic) and to conclude the most important factors and opportunities that contribute to increasing the empowerment of Bedouin women in Kuwaiti society. The researchers used the sample social survey approach and applied the study to (200 individuals) of Bedouin women in the State of Kuwait. The researchers used a scale of their design to collect data from the sample after subjecting it to arbitration. The results showed that there are a set of challenges that hinder the empowerment of Bedouin women socially, politically, and economically, which emerged in the male mind in Bedouin society, the low awareness of women about their economic and political rights, and the lack of distributive justice in the economic sector and political

(*) أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة أسيوط
(**) باحث ماجستير بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة أسيوط

representation. The results also revealed that interest in changing male perceptions, misconceptions about women and their status, and interest in legislation that empowers women are among the most important opportunities for empowering Bedouin women. In light of the previous results, the researchers recommend the necessity of raising and generating awareness among all members of Kuwaiti society of the importance of the female element and its role in the development process. The necessity of providing training programs aimed at developing the leadership capabilities of Bedouin women, raising their awareness and women's self-worth, and directing the state's social policies towards eliminating illiteracy among women.

أولاً- مشكلة البحث:

تعود الجذور الاولي للاهتمام بتمكين المرأة الي القرن للثامن عشـــر عندما عقد مؤتمر ســـينيكا فولز أول مؤتمر لحقوق المرأة عام ١٨٤٨م لمناقشـــة حالة المرأة الاجتماعية والمدنية والدينية في مدينة نيويورك الامريكية وطالبات فيها النســويات الاوائل بحقوق قانونية للمرأة كان من أهمها الحق في التصـــويت الانتخابي (https://ar.wikipedia.org/wiki/B2) وكلنت نيوزلندا أول دول تمنح النســاء ذلك الحق عام ١٨٩٣م، تلتها اســتراليا عام ١٩٠٢م، ثم باقية الدول تباعاً ولم تتبعها امريكيا الا عام ١٩٢٠م، (Shovedova, 2005, 11) ومع نهاية القرن العشــرين برزت العديد من اللقاءات والاتفاقيات الدولية ففي عام١٩٧٩ تم إبرام اتفاقية القضــاء علي جميع اشــكال التميز ضـــد المراة والتي بدأ تطبيقها بالفعل في عام ١٩٨١م، ومؤتمر فيينا عام ١٩٩٣م للذي حدد حقوق المرأة علي أنها جزء من حقوق الانســـان ومؤتمر عام ١٩٩٣م . مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م،(الحايس، ٢٠١٠، ١٠) المؤتمر للدولي للســـكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤م، والمؤتمر الاول للمرأة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٠م الذين أكدا علي ضروة الاهتمام بالمرأة و تمكينها من منظور متكامل قوامه الإهتمام بجودة التعليم, ومحو الأمية, وتوفير الرعاية الصــحية, وتحســين الوضــع الســياســي والاقتصــادي لتحقيق التنمية المســتدامة (احمد، ٢٠٢١، ٦) ولعل الاعتراف بالدور المحوري التنموي للمرأة في النهوض بالمجتمع هو ما دفع المجتمع للدولي إلي الاعتراف بان التفاوت في الفجوات النوعية في الحقوق والخدمات والمشاركة بين الرجل والمرأة له أثار سلبية علي باقي المجتمع ويعمل علي إعاقة التنمية.

وهذا ما أكدت عليه أجندة التنمية المســتدامة التي وضــعتها الأمم المتحدة للفترة ما بين ٢٠١٥م إلي ٢٠٣٠م،لاحيث وضـــعت ١٧ هدفاً تشـــارك تنطوي علي الابعاد الاجتماعية والاقتصــادية والبيئة للتنمية، وخصــصــت الهدف الخامس منها لتحقيق المســاواة بين الجنســين وتمكين النســاء والفتيات والقضــاء علي أشــكال التمييز أو العنف ضــد المرأة إلي جانب تأكيدها علي أهمية المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون اقصاء، ولقد أصدرت دولة الكويت العديد من القوانين والجهود التي تســعي لتمكين المرأة الكويتية من المشــاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصــادية والسياسية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة البدوية خاصة إلي درجات عالية من التمكين.

إن مكانة المرأة في أي مجتمع إنما تمثل محصلة تفاعل بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتشارك فيما بينها لتشكيل هذا الوضع وتلك المكانة للمرأة في المجتمع، فهناك رواسب ثقافية لها أثر حاسم في انتاج تهميش واقصاء المرأة، وهناك بنى مجتمعية تؤثر بشكل خاص في أنساق التنشئة والتربية والعلاقات الأسرية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهناك العديد من العوائق المؤسسية والقانونية التي تحول دون تمتع النساء بحقوقهن.

ولقد أولت دولة الكويت بإتاحة مزيد من الفرص والبرامج التي تستهدف تمكين المرأة الكويتية، إلا أن استهداف تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي له طبيعة خاصة ويحتاج إلى مزيد من الدعم، حيث لاتحظى المرأة للبدوية في المجتمع بنصيب ملائم من الفرص والحوافر والحقوق كغيرها من نساء الحضر، كما أنها تواجه بالكثير من الصعوبات، وهو الأمر الذي ينعكس في النهاية علي قدرتها علي المشاركة في عمليات التنمية، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبارات جملة الأعباء المتزليدة التي تتحملها المرأة في المجتمعات البدوية في ظل طبيعة الحياة المعيشية التي تعيشها، وفي ظل تقلبات السياسات النقدية والتحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الكويتي لأمكننا أن نتعرف علي العراقيل والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة البدوية أو علي الأقل من تفعيل الأدوار التي يمكن أن تساهم بها في تنمية المجتمع الكويتي.

حظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام علي المستوي العالمي والمحلي فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعا بارزا على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك اهتماما وسعيا سياسيا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكا مساوياً ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها فنجاح برامج التنمية مرهون بمشاركة العنصر البشري وحُسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلي أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة (عبدالله، ٢٠٢١، ٣٨٠)، حيث وضعت قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات علي جدول أعمال دول العالم في نهاية القرن العشرين استعداداً لاستقبال القرن الحادي والعشرين، وواجهت الحكومات والمؤسسات غير الحكومية تحديات كثيرة مشتركة، فلا يزال هناك الكثير من الجهود لجعل المرأة شريكًا كاملًا وفاعلًا اساسياً في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واعتبارها عاملًا أساسيًا في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة وتحسين وضعها في المجتمع الذي يعاني من ازمات متنوعة ومتعددة تمس مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (زايد، ٢٠٠٢، ٣٥٧). خاصة في المجتمع البدوي ذو الصبغة الثقافية الخاصة حيث أسفرت العديد من الدراسات والبحوث حول المرأة البدوية عن نتائج تشير إلي الأفكار الشائعة عن البدويات بأنهن سلبيات اتكاليات،لا يشاركن في الاقتصاد البدوي خاصة القطاع الرسمي منه، وقد أجهضت تلك النظرة الكثير من الحقوق الإنسانية والمجتمعية للمرأة للبدوية، وينعكس ذلك في تكريس الفجوات الحقوقية التي تعاينها المرأة العربية: حيث أجهضت الموروثات الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية حقوق المرأة في التمكين كما تأثرت المرأة الريفية والبدوية أيضًا بالموروثات الثقافية

والاجتماعية، وأصبحت تعاني من تدني أوضاعها حيث إن نسبة الأمية بين النساء في الريف والبدو وصلت إلي ٦٣.٣٪حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ . ويرجع عزوف الأسر عن إرسال بناتهم إلي المدارس لأسباب تتقدمها العادات والتقاليد التي تقلل من أهمية تعليم الفتاة (سعيد، ٢٠١٣، ٢٩-٢٨).

وفي ظل تعرض المرأة البدوية للتهميش بالاضافة الي عدم حصولها علي فرصتها في التعليم والتمكين الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي تسعي الدولة الكويتية إلي تحقيق وإعطاء المرأة للبدوية المزيد من الفرص لتمكين المرأة للبدوية، وذلك في ظل التحديات التي تواجه هذه الفرص متمثلة في ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد والتي قد تحد من مكانة المرأة وتمكينها في المجتمع، ويتطلب تمكين المرأة في المناطق للبدوية فى المجتمع الكويتي استراتيجيات إنمائية مستجيبة يتم اتباعها علي الصعيدين الوطني والمحلي، فضلًا عن خطط تختص بقطاعات محددة إضافة إلي البرامج والميزانيات الكفيلة بالتصدي للعقيات المحددة التي تواجهها المرأة من حيث فرص التشغيل والعمل اللائق، وفرص التعليم، والتدريب، والرعاية الصحية والنقل (الجمعية العلمة للأمم المتحدة، ٢٠١١، ٨-٩)، مع تبيان العقبات للناجمة عن تحملها مسؤوليات عائلية بصورة غير تناسبية.

وبمراجعة بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث الراهن، فقد هدفت دراسة (المعلولي، ٢٠٢١) إلى التعرف علي واقع التمكين البيئي التربوي للمرأة الريفية، كما توصلت دراسة (سعيد،٢٠١٣) إلى أن المرأة الريفية لاتستفيد من معظم السياسات الاجتماعية المقدمة لها خاصة في مجالات الصحة والتعليم ورعاية الاجتماعية والاقتصادية. وتوصلت دراسة (بلول، ٢٠٠٩) إلى أن هناك فجوة كبيرة جداً علي أرض الواقع بين التوجهات القدارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسيا.

كما توصلت دراسة (عبد الله، ٢٠٢١) إلى أن تمكين المرأة من الحصول علي حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة،أما تمكينها للحصول علي حقوقها الإقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة. وأشار (عبد الرحمن، ٢٠١٨) إلى مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية التي تقوم بتسويق منتجاتها إلكترونيا.وكشفت دراسة (العزوزي، ٢٠١٢) عن مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامه في ريف محافظة بغداد. وأظهرت دراسة (الخراشة، ٢٠١٠) يرتبط التمكين السياسي للمرأة الأردنية في العمل بعد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدي تضح وأهلية المجتمع لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي، هناك تحسن في وضع المرأة السياسي داخل المملكة نتيجة تعديلات تشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية،علي الرغم من تجديد الخطاب السياسي الرسمي علي أهمية وضروه السياسية للمرأة،وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي مازال منخفض.

بينما خلصت دراسة (Rajeshwari, 2015, 13-19) الي أن من أهم عوامل تمكين المرأة الوصول إلى التعليم والتوظيف والتغيير في البنية الاجتماعية الذكورية. وأوضحت دراسة (Narayanan, 2017, 90-96) أن من أهم التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل هيمنة الذكور علي معظم القطاعات الريئسية والمراتب العليا داخل منظمة العمل أما دراسة (الكعبي، ٢٠٢٠) فاستنتجت أن هناك بعدين للتمكين هما البعد النفسي ذاتي والبعد الثاني خارجي ويشمل التمكين علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والصحي والتربوي وأن التمكين الذاتي سابق علي التمكين الخارجي.

و بالنظر إلى مجموعة القضايا التي طرحتها الدراسات السابقة في تناولها لقضايا تمكين المرأة، والملاحظة العامة على الدراسات السابقة أنها تناولت مختلف قضايا التمكين في المجتمع الريفي، دون محاولة الوقوف على التحديات الاجتماعية لتمكين المرأة البدوية فى المجتمع الكويتي، وهو ما حاول البحث الراهن تحقيقه، من هنا فإن موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة يتضح في هدفها الرئيس المتمثل في الوقوف على التحديات الاجتماعية التى تواجه تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

كما يقتضي الأمر تزويد المرأة البدوية بالمعارف وسبل الدعم لتمكينها من الحصول علي حقوقها، وقدبذلت الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة جهوداً لتحسين الخدمات المحلية المقدم للنساء في المناطق البدوية وعلي سبيل المثال ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علي إنشاء ثمانية مراكز للمساعدة القانونية في أفغانستان بهدف تزوي ضحايا العنف العائل بالحماية والمساندة القانونية، كما ساعد البرنامج لبنان علي تقديم خدمات اجتماعية أكثر إنصافاً . كذلك فقد نظم الاتحاد النسائي العام بالامارات العربية المتحدة حلقات عمل لزيادة وعي المرأة البدوية بحقوقها في مجال العمل إضافة إلي حقوقها في حالات الطلاق (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١١، ٩-١١). وهو ما دفع الباحثان للتساؤل حول تلك التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي؟ باعتباره التساؤل الرئيسي للبحث الراهن.

ثانيًا- أهمية البحث:

- يعتبر تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لتعاظم الدور الذي يمكن أن تعليه المرأة في عملية التنمية، والذي يستلزم ضرورة توجية الإهتمام، والبحث في الموارد نحو رفع زيادة قوة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية.
- ندرة الدراسات التي تناولت قضية تمكين المرأة البدوية والدراسات التي تناولت الفرص والتحديات للتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة البدوية.
- يمكن الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة في تقديم المقترحات المناسبة التي يمكن أن تفيدالجهات المهنية في وضع سياسات وبرامج لرفع مستوى تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

- أهمية موضوع الدراسة حيث تركز الدارسة الراهنة علي موضوع هام وحقيقي، وهو تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي اجتماعياً واقتصادياً، في ظل ظروف ومتغيرات معقدة يمر بها المجتمع، وكون عملية التمكين جزء جوهري وأساسي في تنمية المجتمع، وتعمل علي تعزيز مشاركة المرأة البدوية في جهود التنمية.

ثالثًا- اهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في الوقوف علي أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي، وتحت إطار هذا الهدف العام ثمة ثلاث أهدلف فرعية، وهما:

١- الوقوف على أهم التحديات التي تحد من التمكين الاجتماعي للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

٢- الوقوف على أهم التحديات التي تحد من التمكين لاقتصادى للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

٣- الوقوف على أهم التحديات التي تحد من التمكين السياسي للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

رابعًا- تساؤلات البحث:

يحاول البحث الراهن الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة البدوية في المجتمع الكويتي ؟ وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١- ماهي أهم التحديات التي تحد من التمكين الاجتماعي للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

٢- ماهي أهم التحديات التي تحد من التمكين لاقتصادى للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

٣- ما هي أهم التحديات التي تحد من التمكين السياسي للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي.

خامسًا- مفاهيم البحث:

١- تمكين المرأة:

تمكين المرأة يمثل العمليات التي تساعد النساء الاتي لا حول لهم ولا قوة (women Power Less) في الحصول علي الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس، من خلال دعمهم بالامكانات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال في الحياة العامة والخاصة (srilatha, 1993, 10)، وتلي ذلك بعض التعريفات التي وضعت كم قبل المهتمين بالمصطلح فقد عرفته Batliwalla بأنه عملية وهدف فهو عملية تحدي علاقات القوي السائدة والقائمة والحصول علي التحكم الاكثر في الموارد ومصادر القوة، وهو هدف لأن تمكين الإناث يسعي إلي تحدي الأيديولوجيات الأبوية –سيطرةالذكور وتبعية الإناث– والتحول في الأبنية والمؤسسات التي تكرس وتعزز من التمييز النوعي، كما يهدف إلي مساعدة الفقيرات علي الحصول والتحكم في كل من المصادر والموارد

المادية وغير المادية (حليم، ٢٠٠٨، ١٣) أما Uxel فلقد عرف التمكين بأنه بمثابة العملية التي من خلالها تدرك النساء علي المستوي الفردي أو الجماعي آليه وكيفية عمل علاقات القوة التي يتحقق من خلالها لهم الثقة بالنفس و القوة لتحدي اللا مساواة النوعية، ويري may went أن التمكين يعني عملية تغير في علاقات القوة، وهي عملية متعددة ومتداخلة الأبعاد – تلك التي تلعب دوراً في مختلف المجالات الحياتية، والأسرية، والمجتمعية والمؤسسية (زيتون، ٢٠٠٠). التمكين ليس مجرد إنجازات فردية أو تقييم مواقف قوة معينة، بل هو 'طريقة تنشيط الأشياء الفردية والجماعية للمشاركة في الحركات الاجتماعية وعملية التحرر .يأتي تمكين المرأة من جذور فكرة السلطة (شريفة، ٢٠١٥). ويشير Rajeshwari أن تمكين المرأة يتمثل في زيادة قوة المرأة الذاتية وقدرته في المجالات السياسية و الاجتماعية و التعليمية و الاقتصادية داخل المجتمع (Rajeshwari, 2015, 13). ومن أهم ابعاد تمكين المرأة (Alexander et al., 2016, 433):

أ- **التمكين الاجتماعي:** يتمثل في حصول المرأة علي حقها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والقرارات التي تخصها،و تغيير فكرة وثقافة المجتمع علي أن المرأة في مرتب أقل من الرجل .

ب- **التمكين الاقتصادي:** يتضمن منح المرأة فرص عمل أفضل وبمقابل مادي مناسب وحصول المرأة علي حقها في الاستقلال الاقتصادي بالتسهيلات البنكية للحصول علي القروض مع القدرة علي الاستثمار الاقتصادي والتجاري والقضاء علي ظاهرة تأنيث الفقر وحرمان المرأة من الميراث .

ج- **التمكين السياسي:** هو تعزيز أصول وقدرات وإنجازات المرأة لتحقيق المساواة مع الرجل في التأثير على السلطة السياسية وممارستها في جميع أنحاء العالم. وبناء علي ذلك يجب أن يشمل التمكين السياسي المؤشرات التالية المعرفة السياسية للمرأة، والمشاركة في التصويت في دعم المرشحين والحملات، ونشاط مجموعات المصالح، والتمثيل السياسي العادل في المجالس النيابية والمكاتب المحلية والإقليمية والوطنية.

ويمكن تعريف تمكين المرأة في البحث الراهن اجرائيا من خلال المؤشرات الآتية:
المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية في حياتها، تمثل قرار التعليم وقرار العمل، والأمان الاقتصادي يعني قدرة المرأة علي امتلاك مشروع خاص، وكذلك لها في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، أو القطاع غير الرسمي علي العائد المادي منه وحرية التصرف فيه، والإندماج في أنشطة الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، حتي يكون لها صوت مؤثر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الكويتية، والمشاركة في البرامج والسياسات التي تضعها الدولة الكويتية لتفعيل دور المرأة وتمكينها داخل مجتمعها حتي يتحقق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة البدوية، مايجعلها تسهم بفاعلية في رفاهة أسرتها ومجتمعها.

٢- مفهوم التمكين:

يشير مفهوم التمكين الي حالات متعددة تتقاطع فيما بينها في عملية تعزيز قوة الأفراد أو قدراتهم في حرية التأثير واتخاذ القرار في ميادين الحياة المختلفة، وبهذا المعني فإن التمكين عملية اجتماعية ويمكن في ضوء هذا الإطار مقارنة مفهوم تمكين المرأة بأنه إحساس المرأة بقميتها وحقها بتحديد اختياراتها بعد أن تمنح لها اختيارات، وحقها في الوصول إلي ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها علي التأثير في التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر سرية وطنياً وعالمياً (بشور،٢٠٠٧، ٢٤). ويقوم مفهوم التمكين علي امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً فعالاً في شتي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعني امتلاكه للقدرة علي إحداث تغيير في الآخر للذي فيكون فرداً أوجماعة أومجتمعاً بأكمله، ومفهوم التكمين يفترض تنمية للذات المشاركة، وتطوير قدراتها وإمكانياتها وفعاليات ووجودها، ولذلك فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق للذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، وأما مقياسه فيرتبط بثلاث متاح أساسية هي : المشاركة السياسية للمرأة، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة علي الموارد الطبيعية والاقتصادية (بلول، ٢٠٠٩، ٦٥٠)، و يتضمن مفهوم التمكين قدراً من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لايمكن تجاهله في عملية التنمية، فعلية التمكين تعني بصورة خاصة العمل الاجتماعي في الجماعات المقهورة .أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة والتغلب علي العبقات وأوجهه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم(المجلس القومي للمرأة،٢٠٠٥، ٥٩)، وقد أشار تقرير التنمية البشرية إلي التمكين علي أنه "منح القومة" ويشير مصطلح القوة Power إلي القدرة علي التأثير والسيطرة علي مستوي التعامل بين الافراد وبعضهم (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١، ٢٠٦).

ويعرف التمكين في البحث الراهن من خلال المؤشرات التالية: مشاركة الأفراد في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في اتخاذ القرارات، واعتماد الافراد علي ذاتهم واحساسهم بالمسئولية، والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

سادساً: بعض الآراء النظرية الموجهة للبحث:

١- نظرية الهيمنة الذكورية:

ظهر مفهوم الذكورية في الفكر الاجتماعي القديم، فتضمن إسهام أرسطو Aristotle الفلسفي رؤية ذكورية، فالذكور نشطيون وإيجابيون مقابل الإناث السلبيين، ونظر للأنثى بوصفها "ذكراً مشوهاً"، وفي رأيه فإن الدونية البيولوجية للمرأة تجعلها أقل شأناً في قدراتها العضلية والعقلية (Sultana, 2011, 6)، كما شاع استخدام مصطلح الأبوي في كتابات Morgan، حيث اعتقد أن الأسرة الأبوية مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي (Santos, 2017, 8). وأشار Engels إلى النظام الأبوي كشكل من أشكال الأسرة التي تتميز بتخويل السلطة للأب (Murray, 2005, 8)، كما ناقش Engels فكرة تقسيم العمل على أساس النوع في المجتمع البدائي، فالرجل يحارب، ويذهب للصيد، بينما المرأة تعتني بالمنزل، وبإعداد الطعام (Lerner, 1986, 21).

ومع بدايات القرن العشرين ظهر مفهوم الأبوية كمفهوم مركزي في التحليلات النسوية (Miller, 2017: 4)، حيث رأى Marvin Harris أن السمات الذكورية في المجتمع الأبوي هي نتاج لتحمل الرجل مسئولية القتال والمعارك منذ عصر ما قبل التاريخ حتى يومنها هذا، فمنح القتال للرجل سمات القوة والتفوق والامتيازات، أما المرأة حيث كانت تقوم بأعمال مساندة للرجل فمنحها مكانة متدنية (صقر، ١٩٩٦، ٧٦)، وظهرت النسوية لتؤكد الاعتقاد في حتمية اكتساب النساء حقوق الرجال نفسها (تاكر ومريوذر، ٢٠٠٧، ٩)، منذ أن نشرت الأديبة الفرنسية Christine de pisan كتابها Cite des dames في بداية القرن الخامس عشر (Bennett, 2006, 7)، ويرى أنصار النسوية أن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة ترجع في الأساس إلى الآليات الطبقية المتجذرة في الثقافة الإنسانية منذ فجر التاريخ، ومن هذه المشكلات السيطرة الذكورية Male Domination، ومشكلات اللاتكافؤ Inequality واللامساواة بين الرجل والمرأة (قناوي، ٢٠٠٠، ١٥٦)، ومن ثم تصبح مقاومة طبقية المجتمع الأبوي الحل الإنساني لإطلاق سراح المرأة (Murray, 2005).

بينما أوضح عالم الاجتماع بير بورديو Pierre Bourdieu في نظريته حول "الهيمنة الذكورية" أن مصدر الهيمنة يكمن فى اللاوعي الجماعي الذي يحاول تذكير الجسد الذكوري، وتأنيث الجسد الأنثوي (بورديو، ٢٠٠٩، ٩٠)، ويتصور أن هناك لاوعياً جماعياً رمزياً خفياً يؤدي دوراً جوهرياً فى الهيمنة الذكورية، وتؤدي الأسرة والمدرسة والمجتمع عموما دوراً فى تكريسها، والسبب فى هذه الهيمنة ليس العوامل المادية كما يري الماركسيون، بل إن البنى الثقافية والاجتماعية هي للقادرة وحدها على إدلمة هذه الهيمنة (المساوي، ٢٠١٧، ١٨)، وإذا كانت الحركة النسوية تهتم بتغيير الضمائر والإرادات لتحقيق المساواة، بينما بورديو يرى أنه يجب الاهتمام بمصدر الهيمنة الذكورية في البناء الاجتماعي والثقافي لتحقيق المساواة (بورديو، ٢٠٠٩، ٧٢).

وفي ضوء ذلك يلاحظ أن أن أنصار المنظور الماركسي والنظرية النسوية حاولوا إرجاع الهيمنة الذكورية إلى إطار تاريخي عندما أشاروا إلى أن مشكلات اللاتكافؤ واللامساواة بين الرجل والمرأة إنما ترجع إلى عصور ما قبل للتاريخ، حيث كان يقع على الرجل عاتق الصيد لجلب الطعام والمعارك والحروب لحماية المرأة وأسرته، بينما كانت المرأة تقع عليها مسئوليات الإنجاب وتربية الأبناء وغيرها من المسئوليات المساعدة للرجل. بينما قدَّم بورديو رؤية أكثر وضوحاً لاستمرارية تصورات الهيمنة الذكورية تمثل المنطلق النظري للدراسة الراهنة، حيث أكد أن هناك لاوعياً جماعياً وراء استمرارها، وأن البنى الاجتماعية والثقافية تعمل على إدلمة هيمنة الذكور، فمصدر تلك الهيمنة على حد تعبيره يكمن في طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي، حيث تعمل الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة على تكريس هذه الهيمنة، فتعمل على بناء شخصية للذكر تتميز بالتسلط والهيمنة والاقدام والشجاعة والشهامة (الرجولة) تميل إلى الخضوع للكبار والإذعان لهم، عبر تربية أبوية صارمة تعلم الأفراد التلقين

والخضوع والطاعة العمياء، وحينما ينشأ الأولاد، يقوم الولد بتقليد الأب ومحاكاته، وأخذ دوره فى التسلط على أخته أولًا، ثم على عائلته بعد الزواج ثلنيًا، بينما تقوم البنت بتقليد الأم، ولأخذ دورها التابع والانصياع إلى أوامر الذكر ونواهيه، وينقل التلسط من الأسرة إلى العائلة، ومنها إلى المدرسة والشارع فالمجتمع، وإلى جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وانطلاقًا من منظور بورديو يتساءل الباحثان عن مدى تأثير البناء الاجتماعي بأنساقه المختلفة على التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة في البدوية فى المجتمع الكويتي؟

٢- النظرية النسوية:

ظهرت هذه النظرية مع الحركات و التيارات النسوية مع اوائل القرن التاسع عشر وتعرف بأنها" إحدي النظريات التي تدعو إلى حصول النساء على حقوق اجتماعية واقتصادية وسياسية وفرص متساوية لتلك التي يمتلكها الرجال (كيه وكمار، ٢٠١٠، ٢٢) وتمثل النظريات النسوية بمثابة حركة مضادة للرؤى التي اعتمدت على تدنى منزلة المرأة من خلال كل من الفكر الفلسفي والفكر الديني في المجتمع الليبرالي الرأسمالي في القرن التاسع عشر، نتيجة تردى أوضاع النساء في ظل الثورة الصناعية وما بعدها وتهميش دور المرأة الاجتماعي والسياسي، فقد جاءت كتابات عديدة تطرح قضايا المرأة وتطالبُ بالتغيير منذ القرن السابع عشر، إلا أن القرنَ التاسعَ عشرَ يمثل ذروة هذه المطالبة وتبلورها في شكل أهداف محددة تدعمها حركاتً اجتماعية قوية. وتقوم النظرية النسوية علي العديد من الاتجاهات أهمها الاتجاه الليبرالي الذي لا يتحد الانظمة الراسمالية أو الابوية بل يسعي الي اصلاحها ويرجع ذلك الاتجاه التمييز ضد المرأة الي تدني نظرة المجتمع للمرأة والقدرات التي تمتلكها ويقوم هذا الاتجاه علي تحسين فرص التعليم للنساء من أجل إمدادهم بأدوات التنافس على أنماط التنشئة الاجتماعية التي تشكل شخصية أنثوية قوية ورفض الظلم الاجتماعي والتمييز ضد المرأة والمطالب بحق المرأة في التصويت الانتخابي ومنح المرأة الحرية والحقوق الفردية والخيارات التي تحرم منها النساء (Forrest, 1990, 30) أما الاتجاه النسوي الراديكالي فيهدف إلى تحدي وإبطال النظام الأبوي من خلال معارضة الأدوار النمطية للجنسين واضطهاد المرأة وتدعو إلى إعادة تنظيم جذري للمجتمع أما الاتجاه الاشتراكي فيري أن الراسمالية والنظام الابوي هما المسؤولين عن تابعية المرأة للرجل وعدم المساواة وخاصة المساواة الاقتصادية حيث أن الاتجاه الاشتراكي يري أن الراسمالية تمنح الرجال وسائل وادوات الانتاج وحق التملك وبالتالي السيطرة علي النساء الذين يعملون بالمنزل دون تقاضي اجر، ويركز ذلك الاتجاه علي استغلال المرأة اقتصاديًا من قبل الرجل (Calasanti & Zajicek, 1990, 30) ومن خلال هذا المنظور يمكن تفسير ضعف تمكين المرأة البدوية للاسباب الاتية: النظام الابوي الذي يركز السلطة واتخاذ القرارات في يد الذكر، والنظام الراسمالي والمجتمع البطريريكي وامتلاك الرجال لوسائل الانتاج في المجتمع البدوي.

كما تري التيارات النسوية أن من أهم سبل تمكين المرأة حصولها علي حقها في: التصويت والتمثيل السياسي، والتعليم واستكماله، والعمل والاستقلال المادي، ومنح الحرية للنساء كما تمنح للرجال في كل ميادين الحياة.

٣- مدخل بناء القدات Amartya sen

يعد مدخل بناء للقدرات من أهم المداخل والاطر التنظيرية التي حددت بشكل رئيس آليات تحقيق التمكين وتقييم التنمية البشرية حيث ينظر إليها علي أنها عملية لتوسيع قدرات الناس (Gigler, 2044, 5) ويصف أمارتيا سن Amartya Sen بناء القدرات من حيث الفعل بأنها خلق ظروف محلية يكون فيها للناس أحراراً في تطوير قدراتهم الخاصة. وأن تكون هذه للقدرات متنوعة في طبيعتها وينظر أمارتيا سن الي تمكين القدرات علي أنها تشجيع وتقوية الشراكة المجتمعية بين الافراد ومنظمات المجتمع المدني والدولة بمؤسساتها المختلفة التي تقوم علي الحرية والديمقراطية (McGray, 2012, 8), ويرتكز مدخل بناء القدرات علي الترتيبات الاجتماعية المتمثلة في المجتمع ومؤسساته ومدي الخيارات الحياتية التي تمنحها للافراد لتحقيق جودة الحياة لهم (Robeyns, 2003, 10). وهو ما أطلق عليه سن الحرية الموضوعية في تحقيق أنماط حياة مختلفة من اجل التنمية واختزاله في مصطلح القدرات هذه القدرات تشير الي الفعلية والحرية التي يستطيع الانسان من خلالها عيش نوعية الحياة التي يسعي للوصول اليها ويقدرها (Sen, 1999, 18).

ويتحقق بناء القدرات من خلال التركيز علي ثلاثة أبعاد: الأول هو تنمية الموارد البشرية، ويركز بناء القدرات على جانب من جوانب توظيف وتدريب الموارد البشرية المهنية والتقنية. والثاني، التعزيز التنظيمي، ويركز على أنظمة الإدارة. والثالث هو الإصلاح المؤسسي للذي يركز على الهياكل النظامية الأكبر بهدف التغيير داخل الأنظمة للقانونية والسياسية (McGray, 2012, 19).

كما حدد سن Sen العديد من الاعتبارات التي يجب أن تراعي لتفعيل بناء القدرات وتحقيق التمكين في المجتمع تمثلت في: مراعاة التنوع والاختلاف في المجتمع علي المستوي البيولوجي والثقافي والبيئية الاجتماعية والجغرافية، والعدللة التوزيعية في ميادين الحياة المختلفة للناس، والقدرات التي تتاح للناس يجب أن تتناسب مع الامكانيات الجسدية والبيئية للافراد، وتعزيز القدرات الذي يعتمد علي الكينونة الذاتية ومدي قدرة الانسان الذاتية في استغلال ما لديه من موارد. (Sen, 1980) من هذا المنظور يمكن تفسير أن تمكين السيدات الريفيات يحتاج الي توسيع الخيارات المتاحة لهم لتحديد نوعية الحياة التي يريدونها وذلك من خلال الاتي:

- العمل بمبدأ العدالة التوزيعية في المجتمع البدوي بين الذكور والاناث وبين نساء المدينة ونساء البدو في كافة المجالات (الاجتماعي, السياسي، الاقتصادي)
- تذليل كافة العقبات الثقافية في تعترض تمكين المرأة في المجتمع البدوي .

- تنمية القدرات الذاتية للمرأة البدوية من خلال وعيها بقضايا التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- تحسين القدرات المتاحة للمرأة من خلال حصولها علي الاستحقاقات الخاصة بها في التعليم والصحة والعمل والتمثيل والمشاركة السياسية والحماية من العنف الجندري .
- اتجاهات مؤسسات المجتمع نحو المرأة والعمل علي زيادة تمكينها .

سابعاً- الإجراءات المنهجية:

١- منهج البحث: في ضـــوء مجموعة الأهداف التي ســـعي البحث إلى تحقيقها،فإن الطابع الوصـــفي التحليلي هو الغالب عليها، إذ اعتمد الباحثان على المســـح الاجتماعي بالعينة بوصفه أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات الوصفية.

٢- أدوات الدراسة:

اعتمد الباحثان بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة المقياس، حيث قام الباحثان بتصميم مقياس مرت عملية تصميمه بالمراحل التالية:

أ- **وضع المقياس في شكله الأولي (المبدئي)**، وقد استفاد الباحثان كثيراً من الدراسات السابقة.

ب- صدق المقياس: اعتمد الباحثان على أسلوبين لقياس صدق المقياس، وهما:

- **الصدق الظاهري:** حيث قام الباحثان بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضـــوع البحث، وبلغ عددهم (١٣) ، وأســـفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قام الباحثان بإجرائها على المقياس، حيث ابقا الباحثان على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٨٠٪.
- **صدق الاتساق الداخلي:** اعتمد الباحثان على قياس صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency Reliability للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson'sR) بين متوسط درجات كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما في جدول التالي:

جدول رقم (١) ثبات الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس تمكين المرأة الريفية بين الفرص والتحديات

المتغيرات	الدرجة الكلية للمقياس	مستوى الدلالة
التحديات التي تعترض تمكين المرأة اجتماعياً	٠.٨٣٥	دالة عند ٠.٠١
التحديات التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً	٠.٧٧٩	دالة عند ٠.٠١
التحديات التي تعترض تمكين المرأة ساسياً	٠.٨٢٦	دالة عند ٠.٠١

يتضـــح من خلال الجدول الســـابق أن هناك علاقة ارتباطية (اتســـاق داخلي) بين الأبعاد الفرعية بالدرجة الكلية للمقياس تتراوح بين ٠.٧٧٩ إلى ٠.٨٣٥ وتشـــير معاملات الارتباط إلى وجود علاقة دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١ على الأبعاد بالدرجة الكلية.

ج- ثبات المقياس: وللتأكد من ثبات المقياس استخدام الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح الجدول التالي التالي:

جدول (٢) ثبات ألفاكرونباخ للمقياس

المتغيرات	الفاكرونباخ
التحديات التي تعترض تمكين المرأة اجتماعياً	٠.٨٤٤
التحديات التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً	٠.٨٦٧
التحديات التي تعترض تمكين المرأة ساسياً	٠.٨٨٤
الدرجة الكلية للمقياس	٠.٨٥٢

بلغت معاملات الفاكرونباخ قيمة تتراوح بين ٠.٨٤٤ إلى ٠.٨٦٧ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على المقياس من ناحية الثبات.

٣- **خطة التحليل الإحصائي للبيانات:** الاختبارات المستخدمة:

أ- **معامل الارتباط (Pearson's R)** وتم استخدامه لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

ب- معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات المقياس.

ج- المتوسطات الحسابية لتحديد ترتيب العبارات في البعد ومدي تأثيرها على التمكين.

د- المعالجة الإحصائية لعبارات الاستبانة وحساب الوسط المرجح: اعتمد الباحثان على مقياس علي نمط ليكارت الثلاثي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط بـــــ " أوافق " = (٣)، وينتهي بـــــ" أرفض "(١). هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية. هذا وقد اعتمد الباحثان على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) على القيم التالية:

جدول رقم (٣) يوضح قيمة المتوسط الحسابي ومستواه

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
أقل من ١	لا يحدث	ارفض	منخفض
من ١ إلى أقل من ١.٨	يحد احيانا	محايد	متوسط
أكثر من ١.٨	يحدث	موافق	مرتفع

٤- العينة:

أ- محددات العينة وشروطها:

١ – أن لا يقل عمر المبحوثة عن ثمان عشر عاماً وهو السن الذي يعطي لها حق المشاركة السياسية والتصويت الانتخابي وينمو لديها الوعي والعقل.

٢ – أن تشتمل العينة على المتعلمات وغير المتعلمات والمتزوجات وغير المتزوجات والأرامل والمطلقات والعاملات وغير العاملات وكل الفئات من النساء حتى يتمكن الباحثان من دراسة تأثير تلك المتغيرات على تمكين من عدمه.

٣ – أن تكن المبحوثات من سكان البدو محل الدراسة حتى وقت تطبيق المقياس، وليست من مواليدها ولا يقمن فيها أو نازحين إليها وقت التطبيق فقط.

هناك العديد من الطرق والأساليب لاختيار العينة وتحديد حجمها ولكل طريقة من تلك الطرق مبررات لاختيارها ففي للدراسة الحالية قام الباحثان باختيار عينة بطريقة عشوائية متدرجة؛ حيث قام الباحثان باختيار العينة من محافظة الأحمدي ، وبلغ حجم العينة ٢٠٠مفردة تم سحبهم بالطريقة العشوائية ممن تتوافر فيهم شروط العينة علي أن تمثل كل مفردة أسرة مختلفة.

ثامناً- مناقشة نتائج الدراسة على خريطة تساؤلاتها:

يحاول الباحثان فيما يلي أن يناقش ويفسر النتائج التي تم الوصول إليها من البيانات التي تم جمعها من النساء ذو الاصول البدوية ويتمتعو بالثقافة وبالعادات والتقاليد البدوية بمحافظة الأحمدي ، وقد قسم هذه المناقشة إلى مجموعة من المحاور تبعاً لأهداف الدراسة كما يلي:

(١)- بالنسبة للخصائص الاجتماعية للنساء في مجتمع البحث:

كشف تحليل البيانات الأولية لأفراد العينة من النساء بمحافظة الأحمدي بدولة الكويت عن مجموعة من الخصائص الاجتماعية يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أ- **المستوى التعليمي:** يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب المستوي التعليمي على النحو التالي: ١٣.٥٪ من للذين لا يعرفون القراءة والكتلبة، و١٧.٥٪ من للذين يقرءون ويكتبون (ممن تسربوا من تعليم)، و١٩.٥٪ من أصحاب المؤهل الأساسي، و٣٠٪ من الحاصلين على تعليم ثانوي (دبلوم)، فضلا عن ذلك هناك ١٥.٥٪ من الحاصلين على المؤهل الجامعي و ٤ % حاصلين علي مؤهل جامعي فما فوق.

ب- **السن:** حيث يشكل الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة النسبة الاكبر بواقع ٣٠٪، يليهم الذين يقعون في الفئة العمرية من ٢٠ لأقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢٥.٥٪، ثم الذين يقعون في الفئة العمرية من ٤٠ لأقل من ٥٠ بنسبة ٢٣.٥٪ يليها الأكبر من ٥٠ سنة بنسبة ١٢٪ وأخيراً من هم أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٩٪ من جملة المبحوثات.

ج- **الحالة المهنية:** يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة المهنية لرب الأسرة على النحو التالي: ٤٣.٣٪ موظفات بالقطاع الحكومي، و٣٢.٥٪يعملون بالقطاع الخاص، و١٩.٥٪ من غير العاملات و١٤.٥٪ من أصحاب أعمال خاصة داخل مجتمع البحث.

د- **الدخل:** يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب الدخل على النحو التالي: من يملكون دخل اقل من ١٥٠٠ دينار كويتي بنسبة ٣٧٪ أما من يملكون ١٥٠٠ لاقل من ٣٠٠٠ دينار كويتي جاوء بنسبة ٣٥٪ في حين جاء اصحاب الدخول من ٣٠٠٠ لاقل من ٤٠٠٠ بنسبة ٢٥٪ دينار كويتي، واخيراً من يملكون دخل اكثر من ٤٠٠٠ دينار كويتي بنسبة ٣٪ من جملة العينة.

ه- **الحالة الاجتماعية:** يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة الاجتماعية كالتالي في المرتبة الأولي المتزوجون بنسبة ٥٩٪، ثم غير المتزوجين بنسبة ٢٦٪، ثم الأرامل ١٠٪ وأخيراً المطلقين ٥٪ من جملة المبحوثات.

يتضح مما سبق أن العينة شملت مختلف الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة في مجتمع البحث، وذلك بهدف التعرف على مختلف مواقفهم ووجهات نظرهم حول موضوع البحث الراهن المتعلق بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة البدوية.

(٢)- التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة البدوية:

تعتبر التصورات الذكورية والثقافة المجتمعية المهينة بالمجتمع من أهم العقبات التي تقف أمام تمكين المرأة البدوية في ظل مجتمع له طقوسه وعاداته الخاصة وللاجابة علي هذا السؤال سوف يوضح الباحثان اراء واتجاهات المبحوثين نحو التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة من خلال معالجة تلك المؤشرات إحصائياً من خلال المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري:

جدول رقم (٤) التحديات التي تعترض تمكين المرأة اجتماعياً

التحديات التي تعترض تمكين المرأة اجتماعياً في البدو في محافظة الاحمدي بالكويت	المتوسط	الانحراف المعياري
١- النظرة الذكورية أن المرأة عملها محدود في نطاق الاسرة	٢.٦٩	٠.٥٦٢
٢- رؤية المجتمع أنه لابد أن تعيش المرأة في ظل رجل	٢.٦٠	٠.٦١٠
٣- العادات والتقاليد التي تنظر للمرأة بصورة أدني من الرجل	٢.٦٧	٠.٥٦١
٤- فكر الرجل ورغبته في فرض هيمنته علي الأنثى داخل الاسرة	٢.٦٥	٠.٥٧٤
٥- الفجوة في الحرية التي تمنح للنساء مقارنة بالرجال	٢.٦٤	٠.٥٦٧
٦- الاهتمام بتعليم الذكور عن الاناث	٢.٦١	٠.٦١٩
٧- النظرة المجتمعية أن وجود الذكر بالأنثى هو مصدر قوة	٢.٦٣	٠.٦٠٣
٨- التصور بأن الرجل هو صاحب القرار في تنظيم النسل وتحديده	٢.٦٦	٠.٥٦٧
٩- عدم تقبل الرجال لفكرة احتكاك النساء من ذويه بالأخرين	٢.٦٠	٠.٦٢٦
١٠- تدخل الأهل بصورة كبيرة في اختيار شريك حياتها ببناتهن	٢.٦٢	٠.٥٨٨
المتوسط العام	٢.٦٣	

تبين من التحليلات الإحصائية للجدول السابق وجود مجموعة من التحديات التي تعترض تمكين المرأة البدوية اجتماعياً بمحافظة الأحمدي بالكويت حيث جاءت المؤشرات السابقة لتعطي دلالة عن انخفاض مؤشرات تمكين المرأة في المجال الاجتماعي مع ارتفاع التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكينها والتي تمثلت في التصورات للذكورية بالمجتمع للبدوي، وكذلك ثقافة المجتمع الأبوي وتقاليديه التي تجعل النساء تابعين للرجال فجاء مؤشر " النظرة الذكورية أن المرأة عملها محدود في نطاق الأسرة " في مقدمة المؤشرات بمتوسط"٢.٦٩" تلها مؤشر " العادت والتقاليد التي تنظر للمرأة بصورة أدني من الرجل " بمتوسط " ٢.٦٧" ثم مؤشر "

التصور بأن الرجل هو صاحب القرار في تنظيم النسل وتحديده " بمتوسط (٢.٦٦) تلها مؤشر " فكر الرجل ورغبته في فرض هيمنته علي الأنثي داخل الأسرة "، ثم مؤشر " الفجوة في الحرية التي تمنح للنساء مقارنة بالرجال " بمتوسط(٢.٦٤)، تلها مؤشر " النظرة المجتمعية أن وجود الذكر بالأنثي هو مصدر قوة " بمتوسط (٢.٦٣) ثم مؤشر " تدخل الأهل بصورة كبيرة في اختيار شريك حياتها ببناتهن " بمتوسط (٢.٦٢)، تلها مؤشر " الاهتمام بتعليم الذكور عن الاناث " وأخيراً مؤشري " رؤية المجتمع أنه لابد أن تعيش المرأة في ظل رجل " ومؤشر " عدم تقبل الرجال لفكرة احتكاك النساء من ذويه بالاخرين " واستناداً إلي ما سبق تعاني المرأة البدوية من عدم القدرة علي الالتحاق بالتعليم واستكمال دراستها و تنظيم النسل والنهوض بالصحة الانجابية دون موافقة الزوج و الأسرة، كما إنها تعاني من نظرة المجتمع إليها بأنها في مرتبة أقل مقارنة بالرجال، وهو ما يوضح طبيعية المجتمع البدوي ذات الصبغة الثقافية البطريريكة، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Najar et al., 2017) ومع التيارات النسوية المختلفة التي تري أن طبيعية المجتمع الأبوي، وهو سبب ظلم واضطهاد المرأة، وخاصة التيار النسوي الراديكالي كما تتفق النتائج مع رؤية بورديو عن التصورات الذكورية ومع نظرية الاستبعاد الاجتماعي علي أساس النوع الاجتماعي حيث تستبعد المرأة علي مستوي النسق الأسري من المشاركة في القرارات الحياتية .

(٣)- التحديات الاقتصادية التي تعترض تمكين المرأة البدوية:

يعد تمكين المرأة اقتصادياً من أهم مؤشرات التنمية المستدامة حيث تعتبر المرأة قوة بشرية لا يستهان بها حيث تمثل ما يقرب من نصف المجتمع الكويتي لذلك توجهت دولة الكويت ومؤسساتها نحو تمكين المرأة، وخاصة المرأة البدوية، وعلي الرغم من ذلك لا تزال تعاني المرأة البدوية اقتصادياً وسوف نحاول تحديد أهم المؤشرات التي تعترض تمكين المرأة البدوية في الجدول التالي .

جدول رقم (٥) التحديات التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً

	التحديات التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديا في محافظة الأحمدي	المتوسط	الانحراف المعياري
١-	تابعية المرأة للرجل في الجانب المادي داخل الأسرة	٢.٦٦	٠.٥٩٥
٢-	رفض الرجل لفكرة عمل المرأة في القطاع الخاص	٢.٥٨	٠.٦٤٥
٣-	تفضيل جهات العمل للرجال عن الاناث	٢.٥٦	٠.٦٤٦
٤-	غالبية الاعمال داخل محافظة الأحمدي تحتاج لقوي بدنية لا تتوافر لدي النساء	٢.٦٥	٠.٥٨٤
٥-	عدم قبول الرجال لفكرة أن تصبح سيدة رئيسته في العمل	٢.٦٧	٠.٥٧٥
٦-	التفاوت في الاجور بين الذكور والاناث في اماكن العمل	٢.٥٩	٠.٥٧٨
٧-	اللامساواة في الترقيات والتوظيف	٢.٥٤	٠.٦٤٠
٨-	افتقار المرأة الي الاستقلال في امتلاك الشركات ومزاولة الاعمال التجارية	٢.٥٨	٠.٦٣٦

٩-	هيمنة الذكور علي القطاعات والمراتب الرئيسية في ميادين العمل	٢.٥٣	٠.٦٧٢
	المتوسط العام		٢.٥٩

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من التحديات التي تعترض تمكين المرأة البدوية اقتصادياً حيث جاءت مؤشرات البعد التسعة بوزن نسبي مرتفع وباتجاه نحو الحدوث والموافقة، فجاءت في مقدمة تلك المؤشرات" عدم قبول الرجال لفكرة أن تصبح سيدة رئيسته في العمل " بمتوسط (٢.٦٧)، تلها مؤشر " " تابعية المرأة للرجل في الجانب المادي داخل الاسرة " بمتوسط(٢.٦٦)، ثم مؤشر " غالبية الاعمال داخل محافظة الأحمدي تحتاج لقوي بدنية لا تتوافر لدي النساء " بمتوسط(٢.٦٥)، تلها مؤشر" التفاوت في الأجور بين الذكور والإناث في اماكن العمل " بمتوسط(٢.٥٩)، تلها مؤشري " افتقار المرأة إلي الاستقلال في امتلاك الشركات ومزاولة الاعمال التجارية" و " رفض الرجل لفكرة عمل المرأة في القطاع الخاص" بمتوسط(٢.٥٨)، تلها مؤشر " تفضيل جهات العمل للرجال عن الأناث " بمتوسط(٢.٥٦)، ثم مؤشر " اللامساواة في الترقيات والتوظيف" وأخيراً مؤشر " هيمنة الذكور علي القطاعات والمراتب الرئيسية في ميادين العمل " بمتوسط(٢.٥٣) ، ونتيجة تلك المؤشرات وجود العديد من التحديات علي مستوي منظمات عمل التي تميز الذكور عن الإناث، وكذلك علي مستوي الأسرة التي لاتمنح المرأة الأستقلال المادي أو توارث الممتلكات والشركات . هذه النتائج تتفق مع دراسة (Narayanan, 2017, 90-96) أن من أهم التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل هيمنة الذكور علي ميادين العمل المهم وتقاضي الرجال أجور أعلي من الإناث . وهو ما يتفق مع التيار النسوي الاشتراكي الذي يري أن الراسمالية هي سبب التمييز ضد المرأة، وهي التي تعمل علي امتلاك الرجال لوسائل وادوات الانتاج واستغلال النساء.

(٤) التحديات التي تعترض تمكين المرأة البدوية سياسياً:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن جملة من هذه التحديات نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (٦) التحديات التي تعترض تمكين المرأة سياسيًا

	التحديات التي تعترض تمكين المرأة سياساً في محافظة الأحمدي	المتوسط	الانحراف المعياري
١	التكلفة الباهظة التي تحتاجها المرأة للدعاية في حالة الترشح الانتخابات	٢.٥٩	٠.٦٤٣
٢	نظرة المجتمع أن العمل السياسي غير ملائم للنساء	٢.٦٩	٠.٥٢٥
٣	عدم تقبل الرجل بالبدو لاتجاه المرأة نحو المجال السياسي	٢.٦٧	٠.٥٨٤
٤	رفض الرجال لخروج المرأة للمشاركة في التصويت الانتخابي	٢.٦٣	٠.٦٢٦
٥	الازواج ليس لديهم وعي سياسي (معرفة ومشاركة سياسية) بالبدو	٢.٦٠	٠.٥٧٥
٦	ليس لدي معرفة بالقوانين الدستورية التي تخصني كمرأة	٢.٦٥	٠.٥٩٩
٧	أري أن المرأة لا تستطيع تولي القيادة السياسية مثل الرجل	٢.٦١	٠.٦١٦
٨	عدم موافقة الأسرة لفكرة انضمامي لحزب سياسي	٢.٦٦	٠.٥٩٧
٩	ينحاز المجتمع للذكور عن الاناث في عملية التصويت الانتخابية	٢.٦٤	٠.٥٦٩
	المتوسط العام		٢.٦٤

يتضح من الجدول (٦) وجود مجالات عدة تعترض تمكين المرأة البدوية سياسياً حيث جاء المتوسط العام للبعد باتجاه مرتفع حيث جاء مؤشر " نظرة المجتمع أن العمل السياسي غير ملائم للنساء " في المرتبة الأولي بمتوسط (٢.٦٩) ثم مؤشر " عدم تقبل الرجل بالبدو لاتجاه المرأة نحو المجال السياسي " بمتوسط(٢.٦٧), تلها مؤشر " عدم موافقة الأسرة لفكرة انضمامي لحزب سياسي" بمتوسط (٢.٦٦) . ثم مؤشر " ليس لدي معرفة بالقوانين الدستورية التي تخصني كمرأة " بمتوسط(٢.٦٥) وجاءت كذلك باقية العبارات باتجاه وزن نسبي مرتفع باتجاه عام نحو الحدوث والموافقة وبناءً علي المؤشرات الإحصائية بالجدول السابق تحدد المجالات التي تعترض تمكين المرأة للبدوية سياسياً في: الثقافة المجتمعية التي تنظر للمرأة أنها لا تصلح للعمل السياسي، وانخفاض الوعي والمعرفة السياسية، والتكلفة الباهظة للتمثيل السياسي للمرأة، وانخفاض الثقة بالنفس لدي النساء البدويات، بعض التشريعات القانونية التي تحدد نسبة تمثيل المرأة .

هذه النتائج تتفق مع دراسة (بلول، ٢٠٠٩) التي خلصت إلي أن من أهم التحديات التي تعترض تمكين المرأة سياسياً هي : ضعف وهشاشة الدعم المقدم للمرأة للاشتراك في الأحزاب السياسية و الافتقار لدعم الأحزاب . ومع دراسة (الحايس، ٢٠١٠) التي أوضحت أن من أهم التحديات التي تعترض تمثيل المرأة سياسياً التحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	القوة النسبية للبعد	الترتيب
التحديات التي تعترض التمكين الاجتماعي	٢٦.٢٧٠	٤.٩٦	٤٤.٥	٢
التحديات التي تعترض التمكين الاقتصادي	٢٥.٤٠٥	٥.٠٩	٣٦.٥	٣
التحديات التي تعترض التمكين السياسي	٢٦.٣٣٠	٥.٤٠	٥٧.٠	١

يتضح من الجدول (٧) ارتفاع مستوي التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة علي جميع المستويات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي و يأتي في مقدمة مجالات التمكين التي تواجه عقبات بصورة أكبر هو التمكين السياسي للمرأة، ثم التمكين الاجتماعي وأخيراً التمكين الاقتصادي .وهو ما يعطي دلالة عن التميز التي تتعرض له المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن يأتي السياسي في مقدمتها.

جدول رقم (٨) معاملات الارتباط لتحديد العلاقة بين درجة التحديات التي تواجه التمكين الاجتماعي والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وكذلك تحديد العلاقة بين التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة والتحديات التي تعترض التمكين السياسي لها

المتغير	الابعاد	قيمة بيرسون

درجة تأثير التحديات التي تعترض التمكين الاجتماعي	التحديات التي تعترض التمكين السياسي	**٠.٩٦٩
	التحديات التي تعترض التمكين الاقتصادي	**٠.٩٨١
درجة تأثير التحديات التي تعترض التمكين الاقتصادي	التحديات التي تعترض التمكين السياس	**٠.٩٧٦

توضح بيانات الجدول السابق ان هناك ارتباط موجب بين التحديات التي تحد من التمكين الاجتماعي وعلاقتها بمتسوي التحديات التي تواجه تمكين المرأة سياسياً حيث جاءت قيمة (r=0.969)، وقد جاءت قيمة الارتباط = (1.00) وهو ما يعني ان هناك ارتباط موجب بين المتغيرين السابقين. كما أتضح أن هناك ارتباط موجب بين التي تحد من التمكين الاجتماعي وعلاقتها بمتسوي التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً حيث جاءت قيمة (r=0.981)، وقد جاءت قيمة الارتباط = (1.00) ، وهو ما يعني لأنه كلما ارتفع مستوي التحديات التي تواجه المرأة اجتماعياً زاد ذلك من العقبات التي تعترض تمكين المرأة سياسياً . كما تظهر النتائج وجود ارتباط موجب بين التحديات التي تحد من التمكين الا قتصادي وعلاقتها بمتسوي التحديات التي تواجه تمكين المرأة سياسياً حيث جاءت قيمة (r=0.976)، وقد جاءت قيمة الارتباط = (1.00) وهو ما يعني أنه كلما كانت هناك عقبات تعترض المجال الاقتصادي للمرأة كلما زادت العقبات التي تعترض تمكين المرأة في المجال السياسي . مما سبق يتضح أن هناك علاقة بين التمكين في المجال الاجتماعي والمجال السياسي والاقتصادي، وكذلك بين التمكين الاقتصادي الذي يسمح بالتمكين السياسي .

تاسعاً- أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة:

- أوضحت الدراسة الميدانية أنه فيما يخص التمكين الاجتماعي للمرأة البدوية في المجتمع الكويتي: فرغم التحسن في هذا الجانب إلا أنه ما زالت تعاني المرأة من بعض أشكال عدم المساواة مع الرجل ناتجة عن عملية التنشئة الاجتماعية والهيمنة الذكورية والعديد من الرواسب الثقافية المتمثلة في العادات والتقاليد التي ما زالت تؤثر على وضع المرأة البدوية في المجتمع الكويتي، وهيمنة الذكور علي النساء حيث لا يسمح للمرأة بالتعليم والعمل الا بموافقة الأب او الزوج كما تعاني المرأة من النظرة المتدنية لها في ثقافة افراد المجتمع داخل مجتمع البحث، والعادات والتقاليد العقيمة المتأصلة التي تخلق نوع من عدم المساواة بين الذكور والإناث .
- أسفرت نتائج البحث عن وجود مجموعة من العقبات تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً في للبدو برزت في العقبات الإدارية حيث تفضيل عملة للذكور عن الإناث، والتفاوت في الاجور بينهم . وغياب العدالة في المكافات والتوظيف والترقيات بين الذكور والإناث عقبات تخطيطة في قلة المشروعات التنموية التي يمكن أن تستوعب المرأة البدوية، وأن غالبية الاعمال ترتبط بالقوي البدنية التي قد لا تتوافر في النساء، وعقبات ثقافية تمثلت في رفض الرجل لفكرة عمل المرأة وتابعية المرأة للرجل في الجانب المادي .

- كشفت النتائج أن المرأة الريفية ما زالت تعاني من التهميش السياسي وذلك ناتج عن انتشار الأمية والجهل بأهمية المشاركة السياسية وعدم الاعتراف بدورها السياسي الهام في المجتمع، كما كشفت نتائج البحث عن وجود مجموعة من المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة سياسياً ظهرت في شكل تحديات بنيوية ثقافية من أهمها الفكر الثقافي الذي يربط المجال السياسي بالرجال دون النساء، وعدم تقبل الرجال لخروج المرأة للتصويت أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو التمثيل السياسي . كما كان انخفاض الوعي السياسي بالمجتمع البدوي عامةً والنساء خاصةً من أهم التحديات الذاتية التي تقف أمام تمكينها، بالإضافة إلي التحديات الاقتصادية في عدم استقلال المرأة اقتصادياً والكلفة الباهظة للتمثيل السياسي، وهو ما ينتج عنه عزوف المرأة عن ذلك . كما كان هناك عقبتين لدخول المرأة في المجال السياسي هما التشريعيات القانونية والدعم الاعلامي.

عاشراً- توصيات الدراسة:

- إثارة وتوليد الوعي لدي أفراد المجتمع البدوي كافة بأهمية العنصر النسائي، ودوره في عملية التنمية للنهوض بالمجتمع.
- تبني استراتيجية حكومية أهلية تعمل علي تمكين المرأة من خلال ثلاث مؤشرات الاهتمام بتعليم الفتيات، والتأكيد علي حقهن في استكمال التعليم، خلق مشروعات تنموية تستوعب النساء القادرين علي العمل، تكريس ثقافة تناهض الثقافة الابوية.
- تطوير التشريعيات والقوانين التي تسهم في زيادة تمكين المرأة علي المستويات الثلاثة (الاجتماعي، الاقتصادي، الاجتماعي).
- دعم القطاع الأهلي للمرأة وتشجيع المرأة على المشاركة الشعبية الإيجابية.
- ضرورة توافر برامج تدريبية تستهدف تطوير القدرات القيادية للمرأة البدوية ورفع وعيها والكينونة الذاتية للمرأة.
- ضرورة أن تراعي السياسات الاجتماعية الاهتمام بالقضاء على الأمية والفقر بين النساء.
- ضرورة الاهتمام بإجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية في مجال النوع الاجتماعي، مثل: أثر الجندر على التنشئة الاجتماعية، والتصورات الذكورية لقضايا المرأة، وأثر الجندر على التنمية.

المراجع المستخدمة في البحث:

١. أحمد، غريب محمد سيد (١٩٨٥)، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢. الجمعية العلمة للأمم المتحدة (٢٠١١)، تحسين حللة المرأة في المناطق الريفية، تقرير الأمين العام، الدورة السادسة والستون.
٣. الجيدري، عبدالرحيم عبدالرحيم (٢٠٠٠)، المشلكل الاجتماعية، (في) الجيدري، عبدالرحيم وآخرون: أسياسات علم الاجتماع، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
٤. الحايس، عبد الوهاب جودة (٢٠١٠)، التحديات الاجتماعية لترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشوري : دراسة ميدانية لتصورات الناخبين العمانيين، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية : حلول عملية لقضايا مجتمعية، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.
٥. الخرشة، أشرف عواد ابراهيم (٢٠١٠)، التمكين السياسي المرأة الأردنية: دراسة ميدانية علي عينة من طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦. العزاوي، نادية كاظم (٢٠١٢)، تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراة (غير منشورة) كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
٧. العزبي، محمد إبراهيم (١٩٩٩)، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي: دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية.
٨. الكعبي، سهام مطرش (٢٠٢٠)، تمكين المرأة الفرص والتحديات، *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*, العدد ٥٦.
٩. المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٥)، تطوير أقطاع المرأة في عهد مبارك، ط٢، القاهرة.
١٠. المعلولي، ريمون فضل الله، وعبد الهادي، أحلام (٢٠١٢)، التمكين البيئي للمرأة الريفية في محافظة الأردنية– دراسة تحليلية تقويمية لبرامج مشروع عن البيئة، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الاداب والعلوم الإنسانية*، جامعة تشرين، مجلد ٣٤، العدد١.
١١. بشور، وآخرون (٢٠٠٧)، دراسة في مفهوم ومعوقات تمكين المرأة صحيا، الهيئة السورية الأسرة والاتحاد النسائي، دمشق.
١٢. بلول، صابر (٢٠٠٩)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، *مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية*، مجلد ٢٤ و ٢٥.
١٣. بورديو، بيير (٢٠٠٩)، الهيمنة الذكورية، (ترجمة)، سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
١٤. تاكر، جوديث، ومريوذر، مارجريت (٢٠٠٧)، النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث فصول في التاريخ الاجتماعي. (ترجمة) أحمد على بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٥. حليم، نادية (٢٠٠٨)، تطوير مهارات الرئدات الريفيات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
١٦. زايد، أحمد، وآخرون (٢٠٠٢)، المرأة وقضايا المجتمع، ط١، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٧. زيتون، محيا، وآخرون(٢٠٠٠)، المرأة والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

١٨. سعيد، أحسان (٢٠١٣)، المرأة الريفية ما بين سياسات التمكين وواقع التهميش– دراسة في إحدي قري محافظة الجيزة، *المجلة الاجتماعية القومية*، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد ١٤ ، العدد٥٠.

١٩. صقر، زغلولة (١٩٩٦)، صورة المرأة في وسائل الاتصال، مطبوعات الجامعة الأردنية، الأردن.

٢٠. عبد الرحمن، زينب محمود، ومحمد، هبة نورلدين (٢٠١٨)، التسويق الاكتروني والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية*، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد٢٦، العدد٢٤.

٢١. عبد الله، نمر ذكي شلبي (٢٠٢١)، التمكين الاجتماعية ولاقتصادية للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، مجلد ١.

٢٢. قناوي، شادية (٢٠٠٠)، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٣. معهد التخطيط القومي (٢٠٠١)، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢٤. موقع ويكبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/B2

٢٥. نمر، مني مراد (٢٠٠١)، مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، مقدمة إلي منتدي المرأة السياسة تونس.

٢٦. ويندي كيه، وكولمار، وفرانسيس بارتكوفيسكي (٢٠١٠)، النظرية النسوية – مقتضفات مختارة، (ترجمة)، عماد ابراهيم، الأهلية، عمان، الأردن.

27. Amartya Sen, (1980) Equality of what?, The Tanner lecture on human values. Volume 1. Cambridge: Cambridge University Press.
28. Julain, Joseph and William kornblum (1983), Social Problems, 4th Edition, prentice hall lnc, Englewood, cliffs, New tersey.
29. Lerner, G. (1986) The Creation of Patriarchy, Oxford University Press Inc, New York.
30. Murray, M. (2005) The Law of Father? Patriarchy in the transition from feudalism to capitalism, Routledge, New York.
31. Narayanan, Selvi (2017) Challenges of women empowerment in a private organization in malaysia. *International Journal for Studies on Children, Women, Elderly And Disabled,* Vol.1, January.
32. Alexander. Amy C. (2016) Defining Women's Global Political Empowerment: Theoriesand Evidence. *Sociology Compass*, 10/6.
33. Amartya sen (1993) Capability and well-being, (in) Nussbaum, M. and Sen, A. (eds) *The Quality of Life*, Clarendon Press, Oxford.
34. Batliwala, srilatha, (1994) The meaning of Empowerment: new concepts "13" from Action, G. sen; A. Germain and L. in: C. chen, eds., population policies reconsidered; Health, Empowerment and rights, Cambridge, Harvard university press.
35. Björn-Sören, Gigler (2004) Including the Excluded- Can ICTs empower poor communities? Towards an alternative evaluation framework based on the capability approach. Paper for 4th International Conference on the Capability Approach 5-7 September, 2004 University of Pavia, Italy.
36. Miller, P. (2017) Patriarchy, Routledge, New York.

37. Patricia, A. T. Forrest (1990) Liberal and Radical Dimensions of Political Feminism An Application of the Rational-Empirical Method of Test Construction, *Doctor of Philosophy*, the University of Windsor, BWothique nationale, Canada.
38. Rajeshwari, M. Shettar (2015) A Study on Issues and Challenges of Women Empowerment in India. *IOSR Journal of Business and Management*, Vol.17, Issue 4.
39. Robert, G. McGray (2012) Capacity Building for Citizenship Education: Global Hegemony and the New "Ethics of Civilization. *Doctor of Philosophy*, A thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in partial fulfillment.
40. Robeyns, I. (2003) The capability approach: An interdisciplinary introduction.
41. Santos, G. and Harrell, S. (2017) Transforming patriarchy: Chinese families in the twenty-first century, University of Washington Press.
42. Shvedova, Nadezhda (2005) Obstacles to Women's Participation in Parliament, (In:) Julie-Ballington and Azza Karam (Editors); *Women in Parliament: Bey'ond Numbers*,International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm.
43. Sultana, A. (2011) Patriarchy and Women's Subordination: A Theoretical Analysis. The Arts Faculty Journal, July 2010-June .
44. Toni, M. Calasanti & Anna M. Zajicek (1993), A Socialist-Feminist Approach To Aging: Embracing Diversity, *Journal Of Aging Studies*, Volume7, No.2.